الصباح الاقتصادية
12
العدد 3303 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 20 جمادى الآخرة 1440 - الموافق 25 فبراير 2019
Monday 25 February 2019 - No.3303 - 11 th Year

زيادة مستوى السيولة ستكون هدفاً أساسياً للمالكين الجدد

«الشال»: إدارة شركة البورصة الحالية استثناء «إيجابي» يغيب عن معظم مؤسسات الدولة

- الاقتصاد الكلي في الكويت يعمل حاليا بمستويات نمو منخفضة مع مستوى مخاطر مرتفع
- لا توجد من الأساس مشكلة قروض وفقاً لآخر إحصاءات بنك الكويت المركزي

أكد تقرير «الشال» الاقتصادي الإسبوعي ان الإدارة الحالية للبورصة إلتزمت بأمرين يستحقان التقدير، الأمر الأول، هو المضي بعملية خصخصة البورصة التي تمت الأسبوع قبل الفائت، وعادة ما تكون مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين عقبة في طريق التغيير، والثاني، هو الفصل ما بين تواجد الإدارة المرحلي والمؤقت، وقيامها بكل متطلبات التطوير كما لو كانت إدارة دائمة. ذلك للأسف نهج يغيب عن معظم مؤسسات الدولة، فالمقاومة على اشدها لدمج هيئات تم تقريخها في منهج مناخي، ولا عمل حقيقي لها سوى محاصصة الوظائف، والدائم منها في معظمه غائب عن اي عمل تطويري، اي ان إدارة شركة البورصة الحالية إستثناء إيجابي ومقدر.

والأسبوع قبل الفائت، تم إرساء عطاء خصخصة البورصة على تحالف واسع ضم شركة «الاستثمارات الوطنية» و«الشركة الأولى للاستثمار» و«مجموعة ارزان المالية للتمويل والاستثمار»، إضافة إلى مشغل عالمي أو بورصة «البنا». حصص الشركات الثلاث بحدود 14.4% لكل منهم (0.76% لبورصة البنا) بملكية إجمالية 44%، وبسعر 237 فلس للسهم، وبزيادة 100 فلس عن السعر الإبتدائي. والمشغل، او الإدارة الجديدة للبورصة، سوف تتولاها إدارة بورصة «البنا» حسب عقد خدمات. والبداية بستكون مع بورصة حققت شوطا جيدا من التطور بمدير محلي، إلا أن هناك الكثير مما يفترض إكتماله، فهي بورصة ضعيفة السيولة بكل المقاييس، بنقصها وظيفة صناعة السوق، كما ينقصها الكثير من العمق في تنوع منتجاتها.

ولأن البورصة أصبحت شركة خاصة، وهو وضعها الطبيعي، وكل ما ذكرناه سابقا حول النواقص هو دالة طردية مع حجم سيولة البورصة، شاملا جدوى الشركة المالية، فمن المؤكد أن زيادة مستوى السيولة ستكون هدف اساس لمالكي الشركة الجدد، وبينما هناك مساحة للحركة على مستوى الشركة من أجل تحسين مستوى السيولة بالعمل على الموازنة قدر الإمكان ما بين مستوى المعروض ومستويات الطلب، اي أن خفض المعروض عامل، ودعم الطلب وهو ما تحقق جزئيا بالإنفتاح على العالم عامل آخر، ويبقى هناك صانع السوق الغائب والإضافة النوعية على الأسهم المدرجة، هما عاملان مساندان.

وتبقى القسى الضغوط على كلا من سيولة وأسعار الأسهم في البورصة ناتجة عن متغيرات عامة يصعب التأثير فيها، فالإقتصاد الكلي في الكويت، وفي الإقليم، وحاليا في العالم، يعمل بمستويات نمو منخفضة مع مستوى مخاطر مرتفع، وبعض اقتصاداته تحوم شكوك حول إستدامتها. ثم هناك عوامل الجغرافيا السياسية الملتهبة في الإقليم، والتي ادت إلى تفضيل كبير للسيولة لدى المستثمر الخاص المحلي، وخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو 29% على مستوى الإقليمين اعلى مستوى بلغه قبل 10 سنوات، وإلى نحو 9% على مستوى الكويت من اعلى مستوى بلغه قبل 7 سنوات.

ما لا نعرفه، هو مستوى الجدوى المالية للاستثمار، فالبيانات المالية لشركة البورصة ليست متوفرة لنا ولكنها حتماً كانت متوفرة للمزايدين، ولا نعرف ما إذا كانت بيانات عام 2018 المالية قد صدرت، ويفترض ان يكون اداء الشركة افضل في عام 2017 مقارنة مع عام 2018، لان الاول كان اعلى سيولة بنحو 38.2%، كما تمت خلاله صفقات خاصة. ولكن، يبقى الإكتتاب العام بـ 100 فلس للسهم، إكتتاب مجزي، فإذا كان سعر التقويم لبداية العطاء 137 فلس للسهم أي أعلى بنحو 37% من القيمة الإسمية، وسعر ترسية العطاء 237 فلس للمستثمرين، لابد من أن المستثمرين درسوا بعناية جدوى الاستثمار المالية، بينما هي للمكتتب بتكلفة بحدود 42% من تكلفة المستثمر، ذلك يعني ترجيح إيجابي لجدوى الإكتتاب.

القروض

وفقاً لآخر إحصاءات بنك الكويت المركزي والتي عرضها محافظ البنك في إجتماع لمجلس الوزراء الكويتي الأسبوع الفائت، لا توجد من الأساس مشكلة قروض، فالأرقام تؤكد أن التعثر لا يطال سوى 4677 عميلا من أصل نحو 552 الف مقترض، أو نحو 0.8% من الإجمالي، أي اقل من 1%. والسبب في ضعف مستويات التعثر هو أن نحو 80% من المواطنين العاملين في سوق العمل هم موظفي حكومة، ولأن السداد مرهون بإستقرار سداد الرواتب، تنخفض نسبة مخاطر العجز إلى الحدود المتدنية التي ذكرت، وهي من ادنى معدلات العالم.

عند الحديث عن إسقاط القروض، تأتي الأرقام على اهميتها في مرتبة متاخرة من حيث الأهمية، وتتقدم عليها جملة من المبادئ، مثل عدم دستوريته وخرقه لجملة من القيم، ووضع الاقتصاد الكلي. فالدستور، يكرس مبدأ العدالة، وإسقاط القروض ينسف هذا المبدأ من أساسه. فهناك مقترض، وهناك غير المقترض، وغير المقترض ربما إختار عدم الإقتراض من باب الحصافة والشعور بالمسئولية، وهو في حالة إسقاط القروض يتعرض لغبن ويتعرض لعقوبة على سلامة تصرفه، ومن المؤكد أن معدلات نمو الإقتراض زادت، ومن دون حاجة، منذ الحديث عن إسقاط القروض. وضمن المقترضين، هناك تفاوت كبير بين حجم رصيد القرض المستحق، سواء بسبب فروق سقف القرض، او بسبب التفاوت في مدته، اي هناك من سدد قسط واحد، وهناك من سدد 90% من اقساطه. وهناك اختلاف جوهري في مبررات الإقتراض، فهناك من إقترض لحاجة ملحة، وهناك من إقترض نتيجة نمط إستهلاكي مبالغ فيه، اي دفع ثمن رغبته في المحاكاة والتقليد. ثم هناك منظومة القيم، فالأصل هو أن أولى أولويات صناعة الإنسان هي تنمية قدرته على تحمل مسئولية قراراته، والإنسان بقيمه الإيجابية هو وسيلة وهدف أي مشروع تنموي ناجح. ويبقى أكبر المستفيدين من إسقاط القروض، ليس المقترضين، ولا البلد، وإنما المصارف وبائعوا السلع والخدمات، ومعظمها مستورد أو خدمات سفر.

والوضع المالي والاقتصادي، يحملان شكوك كبيرة حول إستدامتهما، مشروع الموازنة العامة الجديد يخصص نحو 75% من نفقاتها لبرواتب والأجور والدعوم، ووفقا لتصريح اخير لوزير المالية هي نفقات غير مرنة ولا تمس. والإقتصاد يعتمد في نحو 60% في تكوينه على النفط، و90% من نفقات الموازنة يمولها النفط، والنفط يباع حاليا بنحو 60% من مستوى اسعار عام 2013. ومصدر الأموال الذي هو نتاج بيع أصل إكتشف صدفة في زمن الجيل الحالي، وليس حصيلة نشاط اقتصادي مستدام، أولوياته هي خلق فرص عمل وتعليم ومسكن لعدد من صغار المواطنين قادمين إلى الحياة بإعداد أعلى من عدد المتواجدين حاليا في سوق النشاط الإقتصادي، وخلال 15 عام فقط، والباقون أكثر.

مبررات تكرار المطالبة بإسقاط القروض هي حصيلة نهج خاطئ، إستنته سلطات إتخاذ القرار في البلد، وموروث منذ زمن الرواج المؤقت لسوق النفط، مثاله قوضي الكوادر من دون ربط بالإنتاجية بما خرب سلم الرواتب والأجور في القطاع العام، إضافة إلى التسامح المعيب مع الهدر والفساد، لذلك، من مسئوليات الحكومة وقف سرقة مستقبل الصغار، اولاً، بتقديم أدلة قاطعة على نجاعة وصدق مواجهتها للهدر في نفقاتها وفسادها، وثانيا بمواجهة كل المطالبات الشعبوية، وأي إستثناء إنساني، لابد وأن يكون علني وفي اضيق الحدود.

تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة

تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية شهر يناير 2019 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر العاشر من السنة المالية 2019/2018 قد بلغت نحو 17.013 مليار دينار كويتي، او ما نسبته نحو 112.8% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 15.089 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2019/01/31، نحو 15.867 مليار دينار كويتي، بما نسبته نحو 119.1% من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13.318 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 93.3% من جملة الإيرادات المحصلة. وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 69.1دولار أمريكي خلال ما مضى من السنة المالية الحالية 2019/2018. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.146مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 114.588 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملهانحو 1.772 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية بكاملها بنحو 396.5 مليون دينار كويتيعن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21.5 مليار دينار كويتي، وصرف فعليا-طبقا للنشرة-حتى 2019/01/31 نحو 11.560 مليار دينار كويتي، وتم الإلتزام بنحو 2.159 مليار دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات -الفعلية وما في حكمها- نحو 13.719 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدلالشهري للمصروفاتنحو 1.372 مليار دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصةمؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر العاشر من السنة المالية الحالية، قد حققت فائضا بلغ نحو 3.294 مليار دينار كويتي، قبل خصم الـ 10% من الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا اننا نرغب في نشره من دون التصح باعتماده، علما بان معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيرا مع نهاية السنة المالية. ورقم الفائض مع نهاية السنة المالية يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي شهر فبراير ومارس القادم، ونتوقع له أن ينخفض إلى ما بين 1-1.5 مليار دينار كويتي نتيجة إستمرار أسعار النفط عند مستواها الهابط الحالي.

نتائج البنك التجاري

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح) بعد خصم الضرائب(بلغت نحو 63.8 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 8.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 14.9%، مقارنة بنحو 55.5 مليون دينار كويتي في عام 2017. ويعزى هذا الارتفاعفي مستوى الأرباح الصافية إلى مزيج منانخفاض فيجملة المخصصات وبنحو 14.8%، وارتفاع الربح التشغيلي للبنك بنحو 1.7 مليون دينار كويتي او بنسبة 1.6%، نتيجة انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة اقل من انخفاض المصروفات التشغيلية. ويعرض الرسم البياني التالي للتطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة (2018-2008):

وفي التفاصيل، انخفضت جملة الإيرادات التشغيلية انخفاضا طفيفا جدا، بنحو 21 الف دينار كويتي اي ما نسبته 0.01%، وصولا إلى نحو 150.93 مليون دينار كويتي،مقارنة بنحو 150.95 مليون دينار كويتي في عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي ارباح الإستثمار في أوراق مالية بنحو 4.16 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 156 الف دينار كويتي مقارنة مع 4.32 مليون دينار كويتي. بينما ارتفع بند ربح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 3.15 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو7.15 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضا، بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 268 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 93.86 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 93.59 مليون دينار كويتي.

وانخفضت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أعلى من انخفاض الإيرادات التشغيلية وبنحو 1.7 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 44.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 46.6 مليون دينار كويتي لعام 2017، حيث انخفض بند مصاريف الموظفين بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت جميع بنود المصروفات الأخرى بنحو 1.2 مليون دينار كويتي. وحققت جملة المخصصات تراجعا وبنحو 6.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 14.8% كما أسلفنا، وصولا إلى نحو 39.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 46.3 مليون دينار كويتي، ما أدى إلى ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 42.3% مقارنة بنحو 36.8% لعام 2017.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.468 مليار دينار كويتي بارتفاع بلغت قيمته 73 مليون دينار كويتي ونسبته 1.7%، مقارنة بنحو 4.395 مليار دينار كويتي لعام 2017. وارتفع بند قروض وسلفيات للعملاء» بنحو 16.5 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 2.253 مليار دينار كويتي (50.4% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.237 مليار دينار كويتي (50.9% من إجمالي الموجودات) في عام 2017، وبلغت نسبة قروض وسلفيات إلى بند الودائع والارصدة نحو 64% مقارنة بنحو 63.3%. وارتفع ايضا، بند نقد وارصدة قصيرة الأجل بنحو 349.6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 858.8 مليون دينار كويتي (19.2% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 509.2 مليون دينار كويتي (11.6% من إجمالي الموجودات) في عام 2017، بينما انخفض بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 198.9 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 370.4 مليون دينار كويتي (8.3% من إجمالي الموجودات) مقابل 569.3 مليون دينار كويتي (13% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت انخفاضا بلغت قيمته 1.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 0.1%، لتصل إلى نحو 3.738 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.740 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول نحو 83.7% مقارنة بنحو 85.1% في عام 2017.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك كلها قد سجلت ارتفاعا مقارنة مع عام 2017، إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 9.2%مقارنة بنحو 8.8%. وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ارتفاعا حين بلغ نحو 1.4% قياسا بنحو 1.3%. وارتفع مؤشر العائد على راس مال البنك (ROC) ايضا، حين بلغ نحو 36.9% مقارنة بنحو 35.3%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى35.4 فلس،مقابل30.8 فلس لعام 2017. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 14.1 مرة مقارنة بنحو 13.0 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 14.9% مقابل ارتفاع أكبر للسعر السوقي للسهم وبحدود 25%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) عند 1.2 مرة، مقارنة مع 0.9 مرة في عام 2017. واعلن البنك عن نيته توزيع ارباح نقدية بنسبة 20% من القيمة الإسمية للسهم، اي ما يعادل 20 فلسا لكل سهم وتوزيع 10% اسهم منحة، اي ان السهم قد حقق عائدا نقديا بلغت نسبته 4% على سعر الإقفال في نهاية عام 2018 والبالغ 500 فلس كويتي للسهم الواحد. وبلغت التوزيعات النقدية 18 فلس كويتي للسهم في عام 2017 بالإضافة إلى توزيع 10% اسهم منحة، اي زاد البنك من معدلات توزيعاته.

الاداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان اداء بورصة الكويت خلال الاسبوع الماضي مختلطا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمةا لاسهم المتداولة وكمية الأسهم المتداولة و مؤشر عدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو446.4نقطة، بارتفاع بلغت قيمته8.9نقطة ونسبته.02% عن إقفال الاسبوع الماضي. بينما ارتفع بنحو 17.4نقطة اي ما يعادل 4.1% عن إقفال نهاية عام 2018.

- إسقاط القروض غير دستوري وخرق لجملة من القيم ويهدد وضع الاقتصاد الكلي وينسف مبدأ العدالة
- جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر العاشر من السنة المالية 17.013 مليار دينار وفقاً لبيانات «المالية»
- البنك التجاري يحقق 63.8 مليون دينار صافي أرباح خلال نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

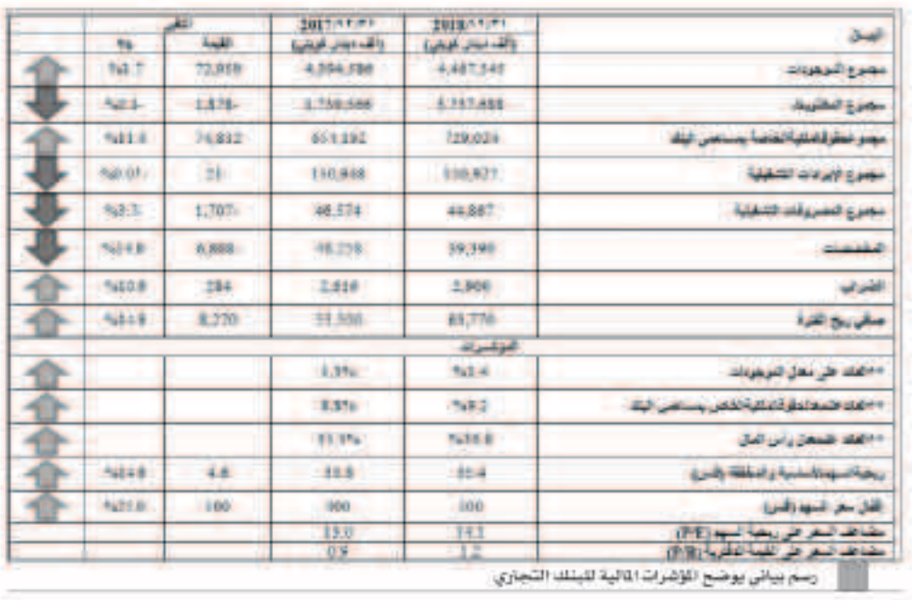

رسم بياني يوضح المؤشرات المالية للبنك التجاري

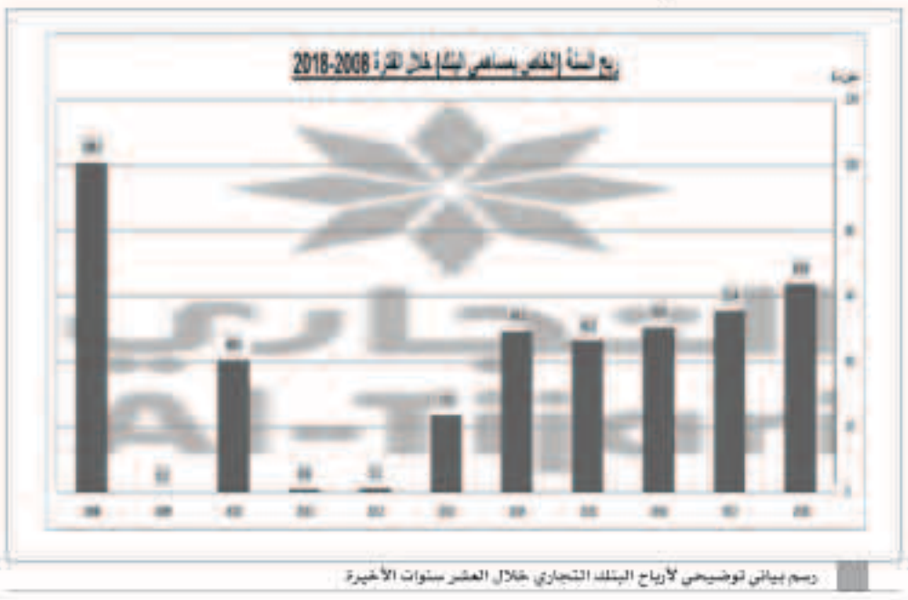

رسم بياني توضيحي لأرباح البنك التجاري خلال العشر سنوات الأخيرة

	اسم الشركة	يوم الخميس 2019/02/21	يوم الخميس 2019/02/14	التغير %	إقفال 2018	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	553.2	535.2	3.4	520.4	6.3
2	بنك الخليج	226.7	225.1	0.7	204.8	10.7
3	البنك التجاري الكويتي	567.6	567.6	0.0	516.0	10.0
4	البنك الأهلي الكويتي	196.4	196.4	0.0	193.1	1.7
5	بنك الكويت الدولي	308.5	302.2	2.1	275.1	12.1
6	البنك الأهلي المتحد	303.5	302.5	0.3	296.5	2.4
7	بنك برقان	310.0	292.1	6.1	284.8	8.8
8	بيت التمويل الكويتي	1,698.3	1,686.4	0.7	1,659.8	2.3
	القطاع البنكي	**531.6**	**519.9**	**2.3**	**502.7**	**5.7**
9	شركة التسهيلات التجارية	132.1	130.6	1.1	126.3	4.6
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	182.4	183.2	(0.4)	227.8	(19.9)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	113.8	118.9	(2.6)	103.8	11.6
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	453.9	444.6	2.1	486.7	(6.7)
13	شركة السهل للتنمية و الاستثمار	53.3	50.2	6.2	45.4	17.4
	قطاع الإستثمار	**182.9**	**180.5**	**1.3**	**187.1**	**(2.2)**
14	شركة الكويت للتأمين	88.2	88.2	0.0	79.4	11.1
15	مجموعة الخليج للتأمين	376.9	376.9	0.0	373.5	0.9
16	الشركة الأهلية للتأمين	161.1	157.3	2.4	160.3	0.5
17	شركة وربة للتأمين	54.1	49.2	10.0	54.1	0.0
	قطاع التأمين	**153.0**	**151.7**	**0.9**	**147.7**	**3.6**
18	شركة عقارات الكويت	91.6	91.4	0.2	89.0	2.9
19	شركة العقارات المتحدة	122.4	121.3	0.9	122.4	0.0
20	الشركة الوطنية العقارية	196.8	199.3	(1.3)	229.5	(14.2)
21	الشركة الصالحية العقارية	1,352.7	1,344.6	0.6	1,332.5	1.5
	القطاع العقاري	**166.1**	**166.0**	**0.1**	**172.2**	**(3.5)**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	151.0	149.2	1.2	141.2	6.9
23	شركة أسمنت الكويت	521.6	527.6	(1.1)	571.3	(8.7)
24	شركة الخليج للكيماويات والصناعات الكهربائية	149.1	146.7	1.6	140.3	6.3
	القطاع الصناعي	**176.3**	**176.0**	**0.2**	**177.5**	**(0.7)**
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	627.7	627.7	0.0	671.0	(6.5)
26	شركة المباني للمخازن العمومية	3,615.0	3,454.4	4.6	3,579.3	1.0
27	شركة الاتصالات المتنقلة	672.2	666.0	0.9	662.9	1.4
28	شركة مشرجي القابضة (ش.م.ك.م)	31.3	30.8	1.6	29.9	4.7
	قطاع الخدمات	**1,092.6**	**1,061.0**	**3.0**	**1,085.3**	**0.7**
29	شركة نقل وتجارة المواشي	152.5	152.5	0.0	156.7	(2.7)
30	شركة دار الصفاة للحراثة	38.9	38.9	0.0	39.0	(0.3)
	قطاع الأغذية	**455.0**	**455.0**	**0.0**	**456.1**	**(0.2)**
31	شركة الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	354.1	354.1	0.0	362.0	(2.2)
32	شركة أسمنت الفجيرة (ش.م.ع)	269.8	270.2	(0.1)	273.8	(1.5)
33	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة (ش.م.ع)	509.2	529.8	(3.9)	489.3	4.1
	الشركات غير الكويتية	**214.2**	**215.4**	**(0.6)**	**215.0**	**(0.4)**
	المؤشر العام	**446.4**	**437.5**	**2.0**	**429.0**	**4.1**

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت